خلل · وحتى في الضفة الغربية ايضا ، كما هو الامر في سيناء ، يمكن ان تكون المشاريع الاقتصادية المشتركة ـ مثل حفر قناة من البحر المتوسط حتى غور الاردن ، واستخراج المياه وتوليد الكهرباء ـ ترتيبات أمنية » · ويرى ايضا العميد ابراهام يافيه، قائد تشكيلة سابقا ، ان الاردن يجب ان يكون حد اسرائيل « ويجب عدم الانسحاب منه شبرا واحدا ··· وانا اصر على ذلك » ·

وكان رئيس الاركان الاسرائيلي الجديد رفائيل ايتان قد اعلن مؤخرا ، بعد تسلمه مهام منصبه ، انه لا يمكن الدفاع عن اسرائيل من دون الضفة الغربية وهضبة الجولان ، مشددا على اهمية الاستيطان في هاتين المنطقتين في اطار ما سماه استراتيجية الدفاع القطري (٧٢) ·

واذا اخذنا بالاعتبار نوعية تأثير العسكريين على تقرير السياسة الاسرائيلية ، يمكننا ان نفهم مدى اصرار اسرائيل على عدم العودة الى حدود سنة ٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تماما كأصرارها بالنسبة للمناطق المحتلة الاخرى ، وربما بصورة اقوى · ويلاحظ ان هذا الاصرار مشترك بين دعاة الحكم الذاتي ، وبين دعاة التسوية الاقليمية التي نحن بصددها · كذلك يلاحظ ان مفهوم السيطرة العسكرية الاسرائيلية على الضفة الغربية، خاصة التمركز على ضفة نهر الاردن وقمم الجبال ، هو امر بديهي لدى معظم الاسرائيليين وعلى هذه الارضية يطرح السؤال حول ماهية الدور الاردني في المنظور الاسرائيلي ، بالنسبة لاي حل في الضفة الغربية وقطاع غزة ·

الدور الاردني بين المشاركة الاسمية والفعلية

يلاحظ ان هنالك خلافا رئيسيا بين الاسرائيليين حول الدور الذي يجب ان يعطى للاردن في اية مفاوضات سياسية حول الضفة الغربية وقطاع غزة · فدعاة الحكم الذاتي من اعضاء الائتلاف الحكومي الحالي وانصاره يعتبرون ان دور الاردن يجب ان يقتصر فقط على المشاركة في حل بعض القضايا الادارية ضمن مشروع الحكم الذاتي ، مثل منح الجنسية الاردنية لمن يرغب من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، والمشاركة في لجنة مشتركة لكل من اسرائيل والاردن والمجلس الاداري للنظر في القوانين المعمول بها في المناطق المحتلة ، وتمديد انظمة الهجرة للضفة الغربية وقطاع غزة ، بحيث تكون هجرة اللاجئين الى هذه المناطق بأعداد « معقولة » توافق عليها جميع الاطراف المشتركة في اللجنة · كذلك يعين المجلس الاداري احد اعضائه لدى الحكومة الاردنية للبحث في المسائل المشتركة · اما مسألة السيادة على الضفة الغربية ، فستبقى ، حسب مشروع الحكم الذاتي ، مفتوحة الى أجل غير مسمى ، مع التأكيد بأن ليس للاردن الحق في المطالبة بالسيادة على هذه المناطق « لانها جزء من ارض ـ اسرائيل ، وقد احتلها الاردن بالقوة في حرب ١٩٤٨ ، ولم يعترف ابدا بسيادته عليها » · وتسعى الحكومة الاسرائيلية الى اشراك الاردن في المفاوضات السياسية الدائرة وفق هذه المبادىء، مما يثير جدلا واسعا بين الاسرائيليين ، على اعتبار ان هذه المبادىء غير كافية ابدا ولن تشجع الاردن على المشاركة في عملية المفاوضات ·

ولذلك يطالب دعاة التسوية الاقليمية ، في مقابل ذلك ، باشراك فعلي للاردن في عملية المفاوضات السياسية حول الضفة الغربية وغزة ، على اساس تقسيم الضفة الغربية وظيفيا ما بين الاردن واسرائيل ، وربما منح الاردن ايضا « صلاحيات » بالنسبة لقطاع غزة ،